

مدى إدراك موظفي الهيئات الرقابية لأهمية المحاسبة الجنائية بحث استطلاعي لآراء عينة من موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

أسهله عبد المجيد الطرابلسي
محاضر بكلية طرابلس للعلوم والتقنية

ملخص الدراسة:

يهدف البحث الى التعرف على مدى إمكانية تفعيل الهيئات الرقابية في الدولة الليبية مثل الديوان المحاسبة و هيئة الرقابة الإدارية و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لمهارات المحاسبة القضائية أثناء تأديتهم للمهام الموزعة لهم بحكم القانون من أجل القيام بها بأحسن قدر من الكفاءة و الجودة و الفاعلية و ذلك من خلال الدراسة و الاطلاع على مدى توفر مهارات المحاسبة و المراجعة لدى موظفين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و للإنجاز هدف الدراسة ، حاول الباحث لاستطلاع عن آراء عن طريق توزيع استبانات لموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذين لديهم عمل ميداني و من خلاله يمكنهم التفتيش و التقصي في أمر ما عن طريق عملهم كلجنة مكلفة بذلك و توصلت هذه الدراسة إلى أن موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لديهم لا توجد دراية بالمحاسبة الجنائية و لكن يتم اتباع الاجراءات القضائية ، الاحاطة بالقوانين و التشريعات الإحاطة بالقوانين و التشريعات المعمول بها في الدولة الليبية كما تبين أيضا أن هؤلاء الموظفين ليست لديهم مهارات استخدام تقنية المعلومات و الالمام باستعمال الاجهزة الحديثة ، لذلك توصي هذه الدراسة إلى ضرورة رفع مهارات استخدام تقنية المعلومات لدى موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لان العمل على هذه المهارة هو تطوير مهارات الموظف في ظل عالم يتسم بالسرعة في التحول الى الرقمنة و الميكنة الالكترونية.

The research aims to identify the extent to which Supervisory authorities in the Libyan state, such as the Accounting Bureau, the Administrative Supervisory Authority, and the National Anti-Corruption Authority, can activate judicial accounting skills while performing the tasks assigned to them by law in order to carry them out with the best possible efficiency, quality, and effectiveness. During the study and review of the availability of accounting and auditing skills among the employees of the National Anti-Corruption Authority o achieve the goal of the study, the researchers tried to obtain opinions by distributing questionnaires to employees of the National Anti-Corruption Authority who have field work through which they can inspect and investigate a matter through their work as a committee charged with that. This study concluded that the employees of the National Anti-Corruption Authority have no knowledge of criminal accounting, but they follow judicial procedures, knowledge of the laws and legislation, knowledge of the laws and legislation in force in the Libyan state. It was also found that these employees do not have the skills to use information

technology and the knowledge of using modern devices. Therefore, this study recommends the necessity of raising the skills of using information technology among the employees of the National Anti-Corruption Authority, because working on this skill is to develop the employee's skills in a world characterized by rapid speed in transformation to digitalization and electronic mechanization.

المقدمة:

تعد مهنة المحاسبة مهمة كغيرها من المهن وذلك لدورها الفعال الذي تقوم له في اقتصاد الدولة. حيث ان هذه المهنة تؤثر تأثيرا مباشرا في تطوير وتحسين الاقتصاديات المحلية لأنها توفر مصداقية وثقة في البيانات المنشورة في القوائم المالية. كما انه المحاسب يعتبر هو أساس لتلك المصداقية بين جميع الاطراف المستخدمة والمستفيدة من تلك البيانات والتقارير المنشورة. فيتحمل المراجع المسؤولية على كاتفيه في الحرص و التأكيد على عدم وجود أخطاء كبيرة أم صغيرة في العمل المعمول به (وعاس، 2016ص40-42) وفي ظل الجشع و الطمع تمر مهنة المحاسبة بأزمة أخلاقيات غير مسبوقة يقوم المستفيد من خلالها بمصلحته الخاصة و هذا يتواجد في الكثير من قطاع الأعمال في مختلف أنحاء العالم (المنوفي، 2011 ص2) فقد أثر هذا الأمر أثرا سلبيا على جميع النواحي الحياتية للفرد، و أدت إلى استهلاك الكثير من الموارد المادية و البشرية (قمبر، 2014) ادى هذا الغش المنتشر إلى اهتمام المتخصصين في مجال المحاسبة و المراجعة في الآونة الاخيرة (المقطرى، 2011ص27) و من هنا ظهرت المحاسبة الجنائية (القضائية) كوسيلة لمنع الغش و التزوير في القوائم و التقارير المالية فيقوم هذا العلم بالتحقيق في قضايا المالية و الغير المالية، و كذلك المساعدة في دعم المحكمة القضائية، و في الكثير من الاحيان يكون المحاسب الجنائي أحد أعضاء الفريق المتخصص بالقيام بهذه المهمة و من هنا يجب على المحاسب والمراجع الجنائي ان يمتلك العديد من المهارات التي تمكنه بمعرفة مبادئ ومعايير المحاسبة و كذلك معرفة أساليب البحث و التقصي و التحري في الحقائق (خليل، 2016) كما أنه يجب على المراجع التأكد من صحة البراهين قبل تقديمها إلى المحكمة و من هذه الفكرة، يجب تسليط الضوء على إضافة مهنة المحاسب إلى ممارسات المحاسبية، حتى يمكن الحد من التلاعب و التزوير في التقارير و القوائم المالية و كذلك من المهم جدا ان يكون له دور في دعم الهيئات و المؤسسات الرقابية و ذلك لمنع كافة انواع الغش و الفساد.

1.2. الدراسات السابقة:

. دراسة: الكبيحي، الجعبري (2022) بعنوان " استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المساهمة الفلسطينية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين"

وهدفت الدراسة للتعرف على تقنيات المحاسبة الجنائية المتمثلة في الإجراءات والأنشطة وعمليات التحري، التي يمكن أن تساعد المحاسب الجنائي في مواجهة ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية، وذلك بالاعتماد على وجهات نظر كل من الجهات القضائية ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وقد أظهرت النتائج أن المحاكم تعتمد على مدققي الحسابات الخارجيين والمحكمين الماليين في فض النزاعات المالية، وإن ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم كانت ضعيفة بشكل عام، واتفقت آراء عينة الدراسة بدرجة عالية على أن الإجراءات والأنشطة وعمليات التحري والتقييم تساعد المحاسب الجنائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

. دراسة: محمد سعيد الحياي (2020) بعنوان "مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، وذلك من خلال معرفة مدى توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية، واعتمد الباحث في إعداد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها، ضرورة اعتماد مساق المحاسبة الجنائية ضمن مناهج التعليم الأساسية في الجامعات الأردنية .

. دراسة فتحى العرفي (2018) بعنوان "مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي: "

هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم المحاسبي العام في الجامعات الليبية وذلك بتعزيز قدرة الخريجين وتزويدهم بأدوات حديثة تساعدهم على مواكبة التغييرات في بيئة الأعمال المتطورة، وتوصلت الدراسة إلى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية ومعرفة المقومات التي تدعم إضافتها لمناهج التعليم العالي، واقترح عرض المحاسبة الجنائية كفصل اختياري وتضاف ضمن المناهج الحالية للمراجعة والمحاسبة وضرورة إيجاد آلية لإضافتها في المناهج وتدريب علوم ومهارات المحاسبة الجنائية.

. دراسة: محاسن عبد الرسول (2018) بعنوان " دور المحاسبة الجنائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" توصل البحث إلى أن المحاسبة الجنائية لها دور في الحد من الممارسات الإبداعية، وأن دور المحاسبة الجنائية كوقاية وتشخيص علاج لأثار استخدام المحاسبة الإبداعية والكشف عن الغش والتلاعب والاختلاس، أوصى البحث بتوصيات عديدة ومن أبرزها العمل على إدراج مناهج المحاسبة الجنائية من ضمن متطلبات مواد الدراسات العليا، وإعداد برامج تدريبية مستمرة للمحاسبين والمراجعين والقانونيين حول أساليب المحاسبة القضائية

. دراسة جميلة قنبر (2017) بعنوان "إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي"

هدفت الدراسة إلى طرح مفاهيم أساسية متعلقة بالمحاسبة الجنائية والفساد المالي والتعرف على إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الأشكال المختلفة للفساد المالي في البيئة الليبية محل الدراسة، وتوصلت الدراسة من خلال النتائج الإحصائية إلى إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات القانونيين محل الدراسة، وهذا يؤكد على أن استخدام المحاسبة الجنائية أصبح مطلباً مهماً في البيئة الليبية خصوصاً مع زيادة انتشار الفساد المالي وما له من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وصلت الدراسة على عدة توصيات من أهمها العمل على تعليم المحاسبة الجنائية لما تحققه من مزايا متعددة في مجال مكافحة الفساد المالي وأوصت بالدعم المادي لتطبيق المحاسبة الجنائية في البيئة الليبية

. دراسة عبد الرحمن عبد الله (2016) بعنوان " اثر التخصص المهني على دور المحاسبة الجنائية في اكتشاف ممارسات التلاعب بالأرقام المالية"

هدفت الدراسة إلى معرفة المحاسبة الجنائية والتخصص المهني للمراجعين الخارجيين وممارسات التلاعب بالأرقام المالية واختبار العلاقات بين هذه المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة المحاسبة الجنائية عن

طريق المراجعين الخارجيين بالسودان زادت من تخصصهم المهني في نشاط العمل وأدت إلى اكتشاف ممارسة التقارير المالية الاحتياطية

دراسة إنعام عثمان شعبان (2016) بعنوان "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لاكتشاف حالات الاحتيايل المالي في الوحدات الاقتصادية"

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود طلب على مهنة المحاسب الجنائي في قطاع غزة، وتوافر التأهيل العلمي والعملية لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة لذلك، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ضرورة تهيئة الظروف اللازمة بقطاع غزة والتأقلم على وضع عدم الاستقرار السائد ومواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور الاحتيايل المالي، كما أوصت بضرورة قيام الجامعات الفلسطينية بعقد الدورات والمؤتمرات وورش العمل لطلابها بشأن موضوع المحاسبة الجنائية لتكريس مفاهيم هذه المهنة وتهيئة الظروف المناسبة لتنميتها لاعتمادها كمهنة مستقلة بذاتها لدى وزارة العدل، مع ضرورة قيام السلطات التشريعية بإصدار قوانين خاصة تنظم عمل المحاسب الجنائي.

دراسة: الجليلي (2012) بعنوان "المحاسبة الجنائية وإمكانية تطبيقها في العراق"

"هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للمحاسبة الجنائية وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها، والفرق بين المحاسبة الجنائية وبين المراجعة الخارجية ومراجعة الغش والاحتيايل، والتعرف على مجالات تطبيق المحاسبة الجنائية في العراق، ومن نتائج الدراسة أنه في العراق لم تظهر إلى حد الآن ملامح المحاسبة الجنائية، كما أن المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية تخلو من التركيز على المحاسبة الجنائية، ولا توجد معاهد إعداد لمثل هذا التخصص، ولم ينل هذا الموضوع اهتمام المحاسبين خاصة منهم الباحثين.

1.3. التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة فقد أظهرت الدراسات فعالية مهنة المحاسبة والمراجعة الجنائية في ظل التزايد الملحوظ لجرائم الغش والاحتيايل والفساد الإداري والمالي عليها الدراسات توصلت لضرورة وجود منظمات وهيئات تختص بتحديد وتنظيم عمل المحاسب والمراجع الجنائي، وضرورة تأهيل المحاسب المالي ليصبح قادراً على القيام بعمل المراجع الجنائي مستقبلاً، وذلك من خلال التدريب والتطوير المستمر، وكذلك أكدت الدراسات على ضرورة دمج المحاسبة الجنائية ضمن مواد الدراسة الجامعية، لأن هذه الدراسة تركز على الجانب العملي التطبيقي للمحاسبة والمراجعة القضائية، وما مدى إدراكهم لها في عمل الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، التي من ضمنها مجتمع الدراسة الآخر الذي سيكون له الأثر العلمي والعملية في إثراء المكتبة البحثية في هذا التخصص

1.4. مشكلة الدراسة:

طبقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد (Transparency International) IT حصلت ليبيا على المرتبة 171 عالمياً من ضمن 180 دولة خلال سنة 2022 أي أنها من أسوأ 10 دول فساداً في العالم وحسب مؤشر الشفافية الدولية تحصلت ليبيا على 17 من 100 لمستوى النزاهة لأربع سنوات على التوالي .

أي أن نتيجة استخدام ممارسات المحاسبة الاحتياطية والاختلاسات والنهب جعل من التقارير المالية غير جديرة بالثقة، وبذلك فإن من الضروري محاولة تسليط الضوء على هذه المشاكل الخطيرة ولفت الانتباه إلى أحدث المجالات في المحاسبة التي تدعم مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية فالمحاسبة الجنائية من المجالات الحديثة

والمهمة والتي أصبحت الآن ركناً أساسياً لضمان جودة الرقابة على تقييم الأداء المالي. عند تطبيق المحاسبة الجنائية سيكون لها تأثيرها فعال على صحة وشفافية القوائم المالية.

وبناء على ذلك تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى إدراك المحاسبين والمراجعين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لأهمية المحاسبة الجنائية؟

1.5 . أهداف الدراسة:

1. التعرف على مهنة المحاسبة الجنائية وأهميتها في مكافحة الفساد المالي والإداري

1.6 . أهمية الدراسة:

بالنسبة للعلم هو التعرف على مدى إدراك موظفي الهيئات لأهمية المحاسبة الجنائية، وبالنسبة للمجتمع يساهم هذا البحث في تشجيع الشركات والمؤسسات على استخدام المحاسبة الجنائية لتعزيز الثقة في القوائم المالية ، وتنوع الأهمية العلمية للبحث من أهمية الموضوع نفسه ، حيث تعد المحاسبة الجنائية من الموضوعات التي تزايد أهميتها كل يوم ، كما أن هناك ندرة في مجال الأبحاث التي تناولت موضوع المحاسبة الجنائية على المستوى الليبي، بالرغم من الاهتمام المتزايد به على المستوى العالمي. 1 الاطار العام للدراسة :

(Forensic Accounting) المحاسبة الجنائية:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) (2005)

المحاسبة الجنائية على أنها تطبيق معرفة متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والتمويل والأساليب الكمية والقانونية، بالإضافة إلى استخدام مهارات البحث والتقصي بهدف جمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات المرتبطة بموضوع ما وتفسير وتوصيل نتائج البحث إلى المستفيدين من خدمات المحاسبة الجنائية (AICPA2005). (1)

كما عرفها الإتحاد الدولي (IFAC) للمحاسبين 2007: بأنها نشاط يتضمن جمع وتشغيل وتحليل البيانات والتحقق من صحتها بهدف الحصول على الأدلة المتعلقة بالمخالفات والمنازعات المالية والقضائية وإعداد التقارير بالإجراء التصحيحي الملائم. (IFAC2007). (1)

وعرفها مركز الخدمات المالية الدولية (FC) 2008: بأنها عملية مراجعة الغش من خلال الإلمام بالمشورات والبرامج المختلفة للغش في المجال الذي يتم فحصه وتحديد الأنشطة اللازمة لإدارة مخاطر الغش. (FC2008) (2)

2.2. أهمية المحاسبة الجنائية : (3)

تكمن أهمية المحاسبة الجنائية في كونها تقدم الدعم للقضايا المالية والشركات مما يساهم في ضبط كافة حالات السرقة أو الغش والتدليس وبخاصة في الأموال العامة ، وتستمد المحاسبة الجنائية أهميتها من العوامل التالية: (nile-tech.com) :-

1 – تمثل تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقاً، وأكثر ارتباطاً بالدعوى الجنائية مما يجعل المحاسب الجنائي مستشاراً جنائياً على مستوى رفيع.

2- تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والبحث.

3- تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.

4- تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية.

5. تسهم في حل الخلافات المالية والنزاعات القضائية مع تقسيم الأضرار.

6. تعزز من وجود الرقابة المالية وتقييم أداء الشركات ومدى التزامها بالتشريعات والقوانين .

9. الحفاظ على أموال العملاء والشركات في أي مؤسسة تجارية أو أذات نشاط اقتصادي.

2.3. أهداف المحاسبة الجنائية: يعد إجراء المحاسبة الجنائية بمثابة مساعدة لإيجاد دليل لدعم

إدعاء ما، كما أنها آلية تسهم في اكتساب فهم واقعي للقدرة المالية للشركة ولنتائجها أهمية بالغة ومنها ما يلي:
(almohasben.com) :- (4)

1- جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوى القضائية.

2- إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة، والمهارة بالمحاسبة والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.

3- حماية المال العام من أعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية.

4- تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي.

5- اكتشاف الاختلاس، تحديد كميته والإجراءات الجنائية التي تتخذ بشأنه.

6- جمع الأدلة في الدعاوى الجنائية.

7- زيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية ومهنة المحاسبة والمراجعة لدى جمهور مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية .

8. تساعد على كشف مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين والأنظمة الحقيقة وما تنتجها لأطرافها المستفيدة من قيم بنهاية الفترة تخرج تحت اسم الشركة .

9. لها دور كبير في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

10. المحاسبة الجنائية لها دور كبير في حل النزاعات التي تستدعي جدال كبير إلى أن يصل للمحكمة فيقوم هوأ بدور الشاهد الخبير.

11. تساعد على اكتشاف الحالات المتضررة من قبل أطراف مجهولة فيكون لهم دور في البحث عن الحقيقة التي تتخلل هذه الألاعيب.

12. تكون بمثابة الدرع الحامي اتجاه انتهاك العلامات التجارية وبراءة الاختراع .

13. التحري عن عمليات الاحتيال والحد منها بوضع استراتيجيات منع الاحتيال مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية .

14. تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة، وجمع الأدلة المادية التي تكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها، فضلاً عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة لغرض استردادها وتحديد المسئول عن ارتكاب الاحتيال.

2.4. أنواع المحاسبة الجنائية : 5

ولقد قسم (Bhattacharya) المحاسبة الجنائية إلى قسمين: (almohasben.com):-

1- المحاسبة التحقيقية (Investigative Accounting)

تختص المحاسبة التحقيقية بمراجعة الوضع الراهن وتقديم المقترحات بخصوص طرق العمل المحتملة ، والتنسيق والتعاون مع الخبراء الآخرين (بما فيهم المحققين الخاصين، فاحصي المستندات القضائيين، المهندسين، الاستشاريين)، وتقديم المساعدة بسبل حماية الأصول واستردادها بالطرق المدنية أو رفع الدعوى الجنائية.

2 - الدعم القضائي (Litigation Support)

يختص الدعم القضائي بالمهام التالية:

1. المساعدة في الحصول على الوثائق الضرورية لدعم القضية أو دحضها.
2. مراجعة الوثائق ذات العلاقة بالقضية لغرض التقييم المبدئي للقضية وتحديد مواطن القوة والضعف فيها.
3. تقديم المساعدة في استجواب الشهود لغرض الاكتشاف، بما في ذلك صياغة الأسئلة التي ستسأل بخصوص الدليل المالي.
4. حضور استجواب الشهود لغرض الاكتشاف ومراجعة الشهادة والمساعدة في فهم القضايا المالية وصياغة الأسئلة الإضافية التي سيتم طرحها.
5. مراجعة تقرير الخبير المعارض المتعلق بالأضرار وإعداد تقرير بنقاط القوة والضعف فيه.
6. تقديم المساعدة في المفاوضات ومناقشات التسوية.
7. تقديم المساعدة للحضور في المحكمة عند الاستماع لشهادة الخبير المعارض وكذلك تقديم المساعدة عند مناقشة الشهود أو استجوابهم من الخبير المعارض.

1. منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يقوم على تجميع المعلومات بهدف تكوين الاطار النظريو ذلك من خلال الاطلاع على مايمكن الاطلاع عليهما هو موجود في الأدب المحاسبي و تم الاستعانة بما متوفر على مواقع شبكة المعلومات الدولية.

وكذلك تم إتباع المنهج التحليلي، وقد تم استخدام الاستبيان في جمع البيانات من عينة من موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتحليلها باستخدام برنامج حزمة البيانات SPSS

3. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الموظفين بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمدينة طرابلس، وتمثلت عينة الدراسة في 26 شخص من موظفي الإدارة والمحاسبين والمراجعين والقانونيين في الهيئة، وتم اختيار المشاركين عن قصد بناءً على ارتباطهم بموضوع البحث.

2. أداة وآلية ومدة جمع البيانات:

لقد تم استخدام الاستبيان في هذا البحث كمصدر أساسي لجمع البيانات، حيث تم إرسال توزيع استبيان ورقي على جميع الموظفين الذين شملتهم العينة وعددهم 30 موظف، وذلك خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس، وقد أجاب 26 شخص على الاستبيان، أي أن نسبة الاستجابة 85% من حجم العينة.

3.5. تحليل البيانات العامة:

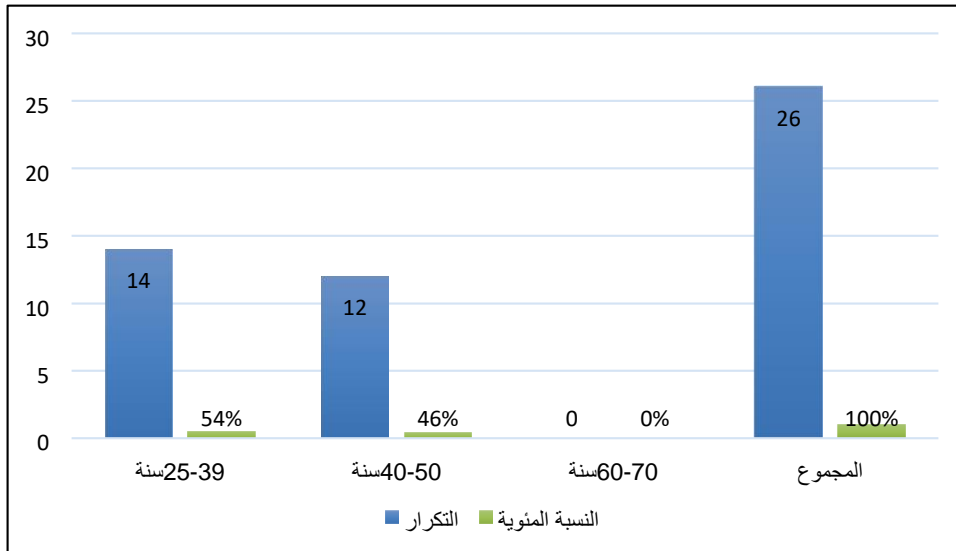
سيتم في هذه الجزئية من البحث تحليل البيانات العامة الخاصة بالموظفين عينة البحث الذين تجاوبوا مع الاستبيان، لغرض التعرف على أعمارهم وخبراتهم ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم كما هو في الآتي:

3.5.1. الموظفين حسب العمر:

يوضح الجدول رقم 3.1 التوزيع حسب العمر للموظفين:

جدول رقم (3.1) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
39-25 سنة	14	54%
40-50 سنة	12	46%
60-70 سنة	0	0%
المجموع	26	100%



الشكل رقم (1.3) توزيع أفراد العينة حسب العمر

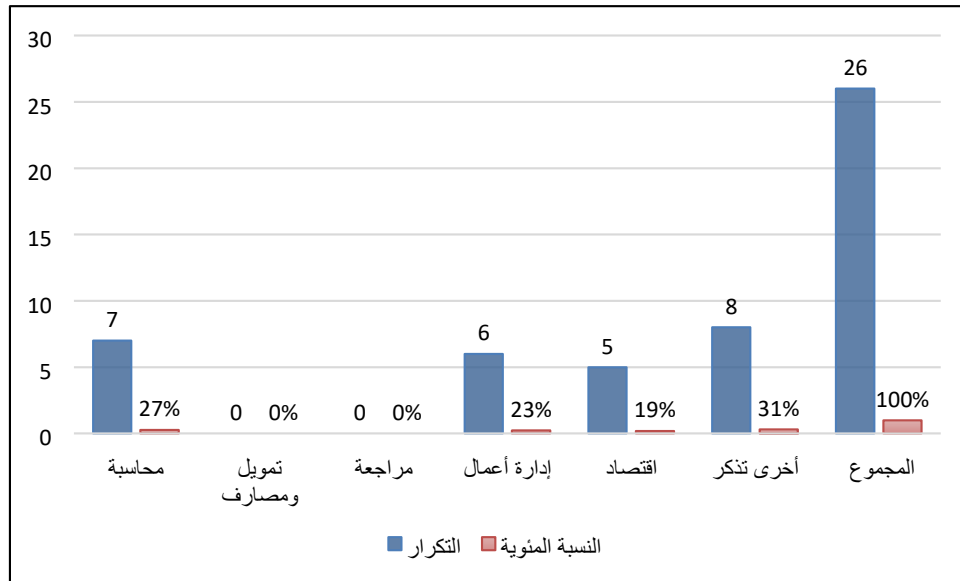
من خلال نتائج الجدول رقم (3.1) يتضح لنا توزيع عينة البحث حسب العمر على ثلاث فئات ففي الفئة الأولى (25-39 سنة) كان عدد الموظفين 14 أي بما نسبته 54% تقريباً من عينة البحث وفي الفئة الثانية (40-50 سنة) كان عدد الموظفين 12 أي بما نسبته 46% حسب إجمالي عدد أفراد الدريعية المتمثل في 26 فرد، وهذا يدل أن اغلب موظفي الهيئة هم من الشباب الذين يحتاجون الى التدريب.

3.5. : توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

يوضح الجدول التالي (3.2) توزيع أفراد العينة حسب التخصص للموظفين:

جدول رقم (3.2) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرارات	التخصص
31%	8	محاسبة
0%	0	تمويل ومصارف
0%	0	مراجعة
23%	6	إدارة أعمال
19%	5	اقتصاد
27%	7	أخرى تذكر
100%	26	المجموع



الشكل رقم (3.2) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

من خلال نتائج الجدول رقم (3.2) يتضح لنا توزيع عينة البحث حسب التخصص فكانت نسبة تخصص المحاسبة (27%)، وإدارة الأعمال (23%)، والاقتصاد بنسبة (19%)، والتخصصات الأخرى بنسبة (31%) وهي النسبة

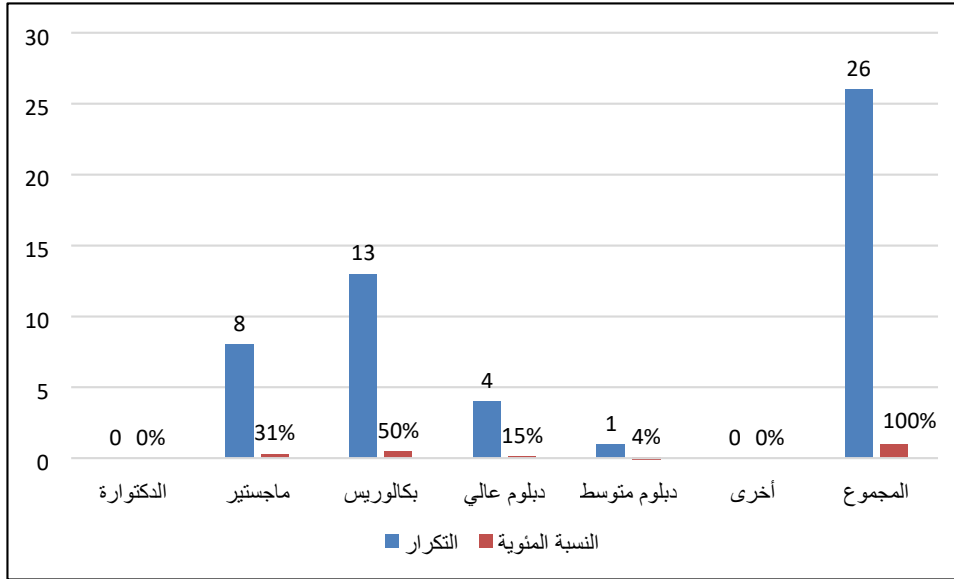
الأعلى، أما تخصصات التمويل والمصارف والمراجعة فلم يكونا ضمن أفراد العينة . وهذا يدل ان الهيئة لاتهتم عند التعيين على وضع الموظفين وفقا لا تخصصاتهم وهذا يترتب عليه

3.5.3. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

بعد التعرف على الفئات العمرية و تخصصات أفراد العينة، سيتم التعرف على المؤهلات العلمية الحاصلين عليها هؤلاء الأفراد في مجال تخصصهم، ويبين الجدول رقم (3.3) ذلك:

جدول رقم (3.3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
الدكتوراه	0	0%
ماجستير	8	31%
بكالوريوس	13	50%
دبلوم عالي	4	15%
دبلوم متوسط	1	4%
أخرى	0	0%
المجموع	26	100%



الشكل رقم (3.3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

من خلال نتائج الجدول رقم (3.3) يتضح لنا أن النسبة الكبرى من أفراد العينة حاصلين على درجة بكالوريوس، حيث بلغ عددهم 13 موظف ونسبتهم 50% تقريباً من العينة، يأتي بعدهم حملة الماجستير بعدد 8 موظفين بما نسبته 31% تقريباً من عينة البحث، أما حملة الدبلوم العالي فكان عددهم 4 أشخاص بنسبة 15% أما

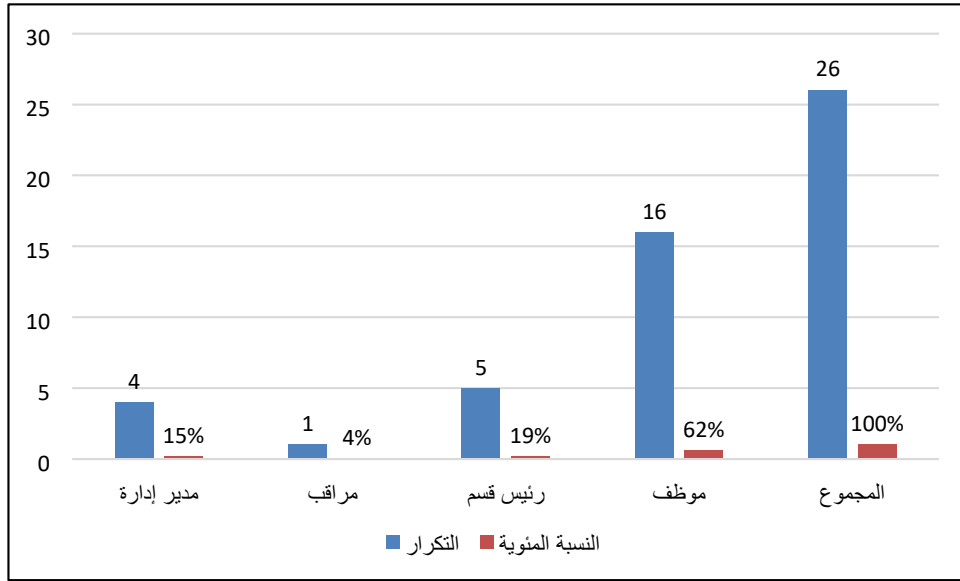
حملة الدبلوم المتوسط فكان شخص واحد بنسبة 4% ولا يوجد أي موظف من حملة الدكتوراه. وهذا يساعد على الحصول على اجابات تخدم اهداف الدراسة

3.5.4. توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي:

يعرض الجدول رقم (3.4) توزيع أفراد العينة حسب مسمى أو مجال وظيفتهم داخل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على النحو التالي:

جدول رقم (3.4) توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

النسبة المئوية	التكرارات	المركز الوظيفي
15%	4	مدير إدارة
4%	1	مراقب
19%	5	رئيس قسم
62%	16	موظف
100%	26	المجموع



الشكل رقم (3.4) توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (3.4) إن العينة تتكون من موظفين بلغ عددهم 16 موظف ونسبتهم 62% تقريباً وتكونت العينة أيضاً من رؤساء أقسام بلغ عددهم 5 يشكلون 19% تقريباً من العينة، وبلغ عدد مدراء الإدارة 4 بنسبة 15% ويأتي من بعدهم المراقب وكان شخص واحد بما نسبته 4% من إجمالي أفراد العينة.

3.5.5. أداة البحث:

تمثلت أداة البحث في استبانة موجهة للموظفين العاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المالي، وتكونت الاستبانة من 20 فقرة تمحورت حول مدى إدراك المحاسبين والمراجعين لأهمية المحاسبة الجنائية.

ويقابل كل فقرة من فقرات الاستبانة الخيارات التالية (لا أوافق بشدة - لا أوافق - أوافق - أوافق بشدة) وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي: (1 للخيار لا أوافق بشدة، 2 للخيار لا أوافق، 3 للخيار أوافق، 4 للخيار أوافق بشدة)

3.5.6. صدق الأداة وثباتها:

ثبات الأداة: وللتحقق من ثبات الأداة استخدمت الباحثات عينة من مجتمع البحث الفعلي قوامها (26) موظف تختلف درجاتهم الوظيفية ووظائفهم، وتم حساب معامل الثبات بأستخدام معامل ألفا كرونباخ وقد بلغت قيمته (0.82) للإستبانة ككل، وهي قيمة ثبات عالية ومناسبة لأغراض البحث، والجدول (3.5) يوضح نتائج اختبار الثبات.

جدول (5.3) يبين نتائج مقياس ثبات ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	مقياس ألفا كرونباخ	ثبات الإستبانة
20	.082	عالي

3.5.7. صدق الأداة: هو أن يقيس الاختبار أو السمة أو الخاصية التي يراد قياسها فعلاً أي يقيس فعلاً ما يريد قياسه ولا يقيس شيئاً آخر وحتى يتحقق صدق الاستبانة قامت الباحثات بالخطوات الآتية:

- صدق المحكمين:** عرضت الباحثات الاستبانة في صورتها الأولية على مشرفة البحث، وذلك للكشف عن مدى صدق عبارات الاستبيان وملائمتها لقياس ما وضعت لقياسه، من حيث مدى وضوح العبارات، ومناسبتها لقياس ما صممت لأجله، ومدى سلامة ووضوح الصياغة اللغوية للفقرات.
- الانسياق الداخلي:** قامت الباحثات بإجراء الدراسة على عينة قوامها (26) موظف من مجتمع البحث، بهدف التحقق من صلاحية أداة البحث من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة، وكذلك حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية، حيث إن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 01.0 ومستوى الدلالة 05.0 ومعاملات الارتباط قوية وطردية ومحصورة بين (0.630_ 790.0) وبذلك تعتبر محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3.6) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية ودرجة كل فقرة من فقرات الاستبانة

الدرجة الكلية للإستبانة	فقرات الإستبانة	معامل الإرتباط
0.500	1- المحاسبة الجنائية تساهم في رفع الكفاءة للمراجعة الخارجية وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة	0.005. مستوى الدلالة الاحصائية
.494	2- للمحاسبة الجنائية القدرة على تحديد مقدار الخسائر والأضرار الاقتصادية	0.003. مستوى الدلالة الاحصائية
.450	3- إن المحاسبة الجنائية لها دور في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة	0.048. مستوى الدلالة الاحصائية

الدرجة الكلية للإستبانة	فقرات الإستبانة	معامل الإرتباط
.565	4- من أساليب الحد من الفساد المالي نشر ثقافة المحاسبة الجنائية بين المحاسبين ورجال القانون	001. مستوى الدلالة الاحصائية
.442	5- تساعد المحاسبة الجنائية على كشف مدى التزام الشركات بالتشريعات والقوانين	014. مستوى الدلالة الاحصائية
.504	6- تستطيع المحاسبة الجنائية تحديد موقع الأصول المفقودة والقدرة على استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال	005. مستوى الدلالة الاحصائية
.421	7- تساعد المحاسبة الجنائية في حل الخلافات المالية والنزاعات القضائية مع تقييم الأضرار	021. مستوى الدلالة الاحصائية
.517	8- هل المحاسبة الجنائية تساهم في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والاشرفية من خلال الاستعانة بقوة القانون	003. مستوى الدلالة الاحصائية
.555	9- هل تشريعات الدولة الليبية تتوافق مع الطرق والأساليب المستحدثة لكشف حالات الفساد المالي	003. مستوى الدلالة الاحصائية
.565	10- هل تأثير معرفة مفاهيم وأساليب المحاسبة الجنائية وتدريب المراجعين الخارجيين عليها سيساعد في الحد من الفساد المالي	001. مستوى الدلالة الاحصائية
.368	11- هل تساعد المحاسبة الجنائية في الحد من حالات التلاعب والاحتيال المالي	042. مستوى الدلالة الاحصائية
.420	12- المحاسبة الجنائية تساعد في الحد من مخاطر الفشل المالي في المؤسسات	021. مستوى الدلالة الاحصائية
.505	13- المحاسبة الجنائية تعزز فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة	004. مستوى الدلالة الاحصائية
.565	14- هل تتوفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الاحتيال والغش	001. مستوى الدلالة الاحصائية
.536	15- هل تتوفر الأدلة والقرائن التي تمكن الجهاز القضائي من اصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري	000. مستوى الدلالة الاحصائية
.316	16- هل تتوفر إمكانيات وجهود لازمة لتدريب وتعليم المحاسبين ليصبحوا محاسبين جنائيين مؤهلين	089. مستوى الدلالة الاحصائية
.610	17- تعتبر المحاسبة الجنائية مكملة للمراجعة وليست جزء منه فالمحاسب الجنائي يبدأ من حيث انتهى مراجع الحسابات	000. مستوى الدلالة الاحصائية
.193	18- تتضمن المحاسبة الجنائية معرفة بعده علوم منها القانون وعلم النفس وعلم الاجرام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذه العلوم مجتمعة لا يتضمنها أي مجال محاسبي آخر	308. مستوى الدلالة الاحصائية

الدرجة الكلية للإستبانة	فقرات الإستبانة	معامل الارتباط
.503	19- إن التطبيق آليات القانون سيكون لها تأثير واضح للحد من الاختلاس والفساد المالي	006. مستوى الدلالة الاحصائية
.554	20- إن المحاسبة الجنائية تساعد أجهزة الرقابة المالية المركزية في متابعة وتطوير الأداء المالي للحد من الفساد	002. مستوى الدلالة الاحصائية

يبين جدول رقم (3.6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان وبين الدرجة الكلية، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 05.0 بإستثناء العبارات (16،18) وبذلك يتم استبعاد هاتين العبارتين.

3.5.8. أساليب المعالجة الإحصائية:

يعتبر الإحصاء الوصفي الأسلوب الأمثل لدراسة ظاهرة ما في موضع البحث، بحيث يصف خصائص الظاهرة ومعرفة الأسباب المؤثرة فيها، وكذلك علاقتها بالظواهر الأخرى. وقد اعتمدت الباحثات في هذا البحث على الأساليب الإحصائية التالية:

1. المعالجة الإحصائية المتبعة لقياس الثبات والصدق:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للثبات وللصدق .

2. المعالجة الإحصائية المتبعة لتحليل عبارات الاستبانة:

للإجابة عن تساؤلات البحث، استخدمت الباحثات الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية والرسم البياني لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث.
2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

3. عرض مناقشة نتائج البحث:

قامت الباحثات بعرض تفصيلي للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أداة البحث، بالإضافة إلى تفسير ومناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال الإجابة على تساؤلات البحث والتحقق من فروضها.

وللتعرف على مدى إدراك المحاسبين والمراجعين لأهمية المحاسبة الجنائية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وذلك باستخدام الدرجة الكلية وكل فقرة من فقرات الاستبانة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (3.7) يبين فقرات المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الإستبانة

الرتبة	مستوى الطموح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبانة
6	عال	.747	3.17	1. المحاسبة الجنائية تساهم في رفع الكفاءة للمراجعة الخارجية وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة
8	عال	.791	2.83	2. للمحاسبة الجنائية القدرة على تحديد مقدار الخسائر والأضرار الاقتصادية
2	عال جداً	.861	3.50	3. إن المحاسبة الجنائية لها دور في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة
5	عال جداً	.802	3.33	4. من أساليب الحد من الفساد المالي نشر ثقافة المحاسبة الجنائية بين المحاسبين ورجال القانون
4	عال	.648	3.17	5. تساعد المحاسبة الجنائية على كشف مدى التزام الشركات بالتشريعات والقوانين
5 مكرر	عال جداً	.961	3.27	6. تستطيع المحاسبة الجنائية تحديد موقع الأصول المفقودة والقدرة على استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال
7	عال	.809	2.97	7. تساعد المحاسبة الجنائية في حل الخلافات المالية والنزاعات القضائية مع تقييم الأضرار
8	عال	.718	3.03	8. هل المحاسبة الجنائية تساهم في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والاشرفية من خلال الاستعانة بقوة القانون
3	عال	.664	3.20	9. هل تشريعات الدولة الليبية تتوافق مع الطرق والأساليب المستحدثة لكشف حالات الفساد المالي
6	عال	.679	3.23	10. هل تأثير معرفة مفاهيم وأساليب المحاسبة الجنائية وتدريب المراجعين الخارجيين عليها سيساعد في الحد من الفساد المالي
3	عال جداً	.718	3.27	11. هل تساعد المحاسبة الجنائية في الحد من حالات التلاعب والاحتيال المالي
1	عال جداً	.681	3.53	12. المحاسبة الجنائية تساعد في الحد من مخاطر الفشل المالي في المؤسسات
7	عال	.648	3.17	13. المحاسبة الجنائية تعزز فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة
5 مكرر	عال جداً	.691	3.27	14. هل تتوفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الاحتيال والغش

الرتبة	مستوى الطموح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبانة
1	عال جداً	.681	3.53	15. هل تتوفر الأدلة والقرائن التي تمكن الجهاز القضائي من اصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري
3	متوسط	.300	1.02	16. هل تتوفر إمكانيات وجهود لازمة لتدريب وتعليم المحاسبين ليصبحوا محاسبين جنائيين مؤهلين
8	عال	.791	2.83	17. تعتبر المحاسبة الجنائية مكتملة للمراجعة وليست جزء منه فالمحاسب الجنائي يبدأ من حيث انتهى مراجع الحسابات
3	منخفض	.129	0.012	18. تتضمن المحاسبة الجنائية معرفة بعده علوم منها القانون وعلم النفس وعلم الاجرام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذه العلوم مجتمعة لا يتضمنها أي مجال محاسبي آخر
5 مكرر	عال جداً	.802	3.33	19. إن التطبيق آليات القانون سيكون لها تأثير واضح للحد من الاختلاس والفساد المالي
8	عال	.718	3.03	20. إن المحاسبة الجنائية تساعد أجهزة الرقابة المالية المركزية في متابعة وتطوير الأداء المالي للحد من الفساد

_ النتائج والتوصيات:

1. أولاً النتائج:

تم التوصل إلى عدة نتائج وهي كالتالي: -

1. لا يوجد دراية بالمحاسبة الجنائية ولكن يتم إتباع الإجراءات القضائية من خلال الممارسة.
2. عدم وجود الكادر الوظيفي المتخصص في هذا المجال انعكس على عدم ممارسة المحاسبة الجنائية.
3. إن المحاسبة لها دور في حل الخلافات المالية والنزاعات القضائية.
4. تساعد المحاسبة الجنائية في الحد من مخاطر الفشل المالي.
5. ان الموظفون ليس لديهم المام باستخدام التقنية الحديثة

2. ثانياً التوصيات:

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثات توصي بالآتي:-

1. على الهيئة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية وتثقيفية وحلقات نقاش تقدم وتشرح من خلالها مفهوم وأهمية المحاسبة الجنائية وطرق عملها ووظائفها .
2. على الهيئات الاهتمام بالمحاسبة الجنائية وعلى المحاسب أن يكون ملماً بالقانون الخاص بالعمل.
3. يجب على الهيئة اعطاء دورات لموظفين في تقنية المعلومات الحديثة .
4. توصي الباحثات بتبني تخصص المحاسبة الجنائية في الكليات والجامعات الليبية.

المراجع:

1. الجليلي، مقداد احمد(2012) بعنوان "المحاسبة الجنائية وإمكانية تطبيقها في العراق"
2. الحيايالي، محمد سعيد، (2020) "مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية" رسالة ماجستير، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط.
3. العرفي، فتحي موسى، (2018) "مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي" رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
4. الكبيسي، عبد الستار، (2008)، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل
5. حامد، محاسن عبد الرسول، (2018) " دور المحاسبة الجنائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
6. شعبان، أنعام بن عثمان، (2016) "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
7. صيام، وليد زكريا، (2019) " أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية عن وجهة نظر المحاسبين القانونيين " امجلة العلمية لإقتصاد والأعمال، الأردن.
8. عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله (2016) " اثر التخصص المهني على دور المحاسبة لجنائية في اكتشاف ممارسات التلاعب بالأرقام المالية "دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين بالسودان، مجلة الإدارة العامة، مجلد56، العدد الرابع، المملكة العربية السعودية.
9. عبد الرحمن، (2018) أساليب مكافحة الجناية لمكافحة الفساد، السودان.
10. عبد الله، محمد عبد الكريم، (2006) "الفساد الاقتصادي الأسباب والمعالجات"، مجلة الملتقى، السنة1، العدد4، ص93.
11. عباس، (2019) المحاسبة الجنائية ودورها في الحد من الفساد المالي.
12. عتيق، تركي بن عبد العزيز، (2006) تبليغ عن الجريمة في النظام السعودي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
13. قمبر، جميلة سعيد، (2017) "إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي"، مجلة جامعة صبراتة العلمية، ليبيا.
14. معجم أبو غزالة، طلال المحاسبة والأعمال دار العلم للملايين، الأردن، (2001)
15. مجلة تنمية الرافدين، مج 34 ع 107 ص 9-21

القوانين:

1. (المادة رقم 3) من قانون نطاق الانطباق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)
2. (المادة رقم 4) من قانون مكافحة غسل الأموال قانون رقم (2) لسنة 2005 عقوبات غسل الأموال)
3. (المادة رقم 22) من قانون الجرائم الاقتصادية " جرائم الرشوة "
4. (المادة رقم 24) من قانون الجرائم الاقتصادية " جرائم الرشوة "
5. (المادة رقم 334) من قانون العقوبات " تقليد الأختام العامة والأدوات المستعملة في التصديق "
6. (المادة رقم 28) من قانون الجرائم الاقتصادية، جرائم الاختلاس وإساءة استعمال السلطة)
7. (المادة 22) من قانون رقم (11) لسنة 2014 م، بإنشاء الهيئة لمكافحة الفساد).

(9:30)س،(2024/2/19) www.transparency.org

(1:00)س،(2024/2/30) www.almhasben.com

(3:40)س،(2024/2/2) tanmia-idaria.ipa

(5:15)س،(2024/4/1) nile-tech.com

(6:00)س،(2024/3/17) <https://www.academia.edu/25028206>

(4:30)س،(2024/2/19) admin@uomus.edu.iq

<https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=7&newid=10018>

(12:45)س،(2024/1/30) (8:15)س،(2024/3/4) www.alafdl.com